الفصل الحادى عشر

مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة فى الميدان القومى والميدان الدولى

١ ــ فى الميدان القومى [1]

العمالة الكاملة وما تحدث من تغيير :

لقد أخذ البحث فى مسألة العمالة الكاملة ، سواء خلال الحرب أو بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، يستغرق شطراً كبيراً من اهتمام الحكومات والهيئات والأفراد على السواء ، بغية الوصول إلى حل يضمن لكل فرد عملا . ولا ريب أن محو البطالة على هذا النحو يحدث تغييراً جوهرياً فى حياة المجتمع ويقلب الأوضاع والنظم التى تربط العامل برب العمل على أن للقضاء على البطالة آثاراً بعيدة المدى كبيرة الخطر تتصل فى تفاصيلها بالنظام الصناعى ، ومسألة تحديد الأجور ، والأسعار ، والاحتكارات ، والاتحادات الصناعية . كما تثير بصفة خاصة مسألة لها خطورتها ألا وهى الرقابة الصناعية فى شتى أوضاعها سواء كانت المشروعات فردية أو مشروعات عامة .

أولا ــ النظام الصناعى :

يرى الكثير أنه إذا تحققت سياسة العمالة الكاملة ، فان النظام الصناعى والكفاية الصناعية المرتكزتين على المبدأ الرأسمالى سوف ينهار كيانهما أو ينحط مستواهما . وقد نوهت « مجلة المصارف الانجليزية » بهذا المعنى فى مقال

---

(١) انظر Full Employment in a free Society للسير بفردج صفحة ١٩٤ — ٢٠٧ .

جاء فيه : « لا يمكن التغاضي عما جبلت عليه الطبيعة البشرية من دوافع وحوافز ذاتية سوف تدفع أرباب الأعمال والعمال دفعاً إلى العمل ، فرب العمل أملا فى الربح ورغبة فيه يسعى إليه جاهداً ، والعامل خشية عاقبة التعطل ورغبة فى الأجر الذى يحفظ مستوى معيشته يعمل هو الآخر ما استطاع إلى ذلك سبيلا . وفى هذا خير ضمان لدوام روح النشاط فى زمن اشتدت فيه المنافسة الداخلية والخارجية » وقد أشارت جريدة التيمس إلى هذا المعنى حيث قالت : « ليست البطالة من العيوب العرضية فى النظام الرأسمالى فحسب ، بل هى على النقيض من ذلك من مستلزمات هذا النظام وجزء لا يتجزأ منه مهما تكن أوضاع المشروعات وهذا التلازم يوطد من سلطة رب العمل على العامل ، سواء كانت ظاهرة أو خفية ، فيجوز أن يقول رب العمل جهراً للعامل إذا لم تكن فى حاجة إلى العمل فغيرك فى حاجة إليه ، كما يجوز أن يقول العامل مخاطباً رب العمل إذا كنت فى غير حاجة لعملى فغيرك فى حاجة إليه . وبهذا يتغير الموقف تغيراً كلياً ، ومن آثار هذا التغير القضاء على مساوئ كثيرة كان العمال يضطرون للاستسلام لها فى الماضى . وهذا تطور قد يرحب به الكثير من أرباب الأعمال ، ولكن انعدام الخوف من البطالة وخطرها قد يتجاوز هذا ، ويكون له أثره السيىء على سير النظام فى المصانع .

على أن هذه المساوئ يمكن مواجهتها وقت الحرب لأن الروح الوطنية تنسى الأفراد الأثرة والأنانية وتدفعهم إلى العمل بجد ونشاط ، وتحد من مطالبهم . أما فى وقت السلم مع وجود العمالة الكاملة ، فالعامل لا يستطيع أن يقاوم شعوره بأنه مستغل لجنى الربح لغيره ، وأن لا مسئولية أدبية تمنعه من استعمال حريته لاجتناء أى نفع يكون فى متناوله[1] » .

(١) جريدة التيمس عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ .

ولا يهدف كاتب المقال إلى أن استمرار البطالة جملة ضرورة لازمة لسير النظام فى ظل المشروعات الفردية . ولكنه يرى أن العمالة الكاملة تتضمن فضلا عن ذلك تغييراً فى مركز الطبقة العاملة ، حيث يكون لهم صوت فى إدارة دفة الأعمال الصناعية والتجارية وغيرها . ويبدو أنهم سيكونون أقل تعرضاً للبطالة والتنقل من عمل لعمل آخر[1] . ومن شأن هذا التغيير من حالة البطالة المزمنة التى يتعرض لها العمال من وقت لآخر إلى حالة العمالة الكاملة ، أن يؤثر تماماً على « النظام الإدارى » لا محالة ، غير أنه يجب ألا يفهم من العمالة الكاملة ، استقرار العامل فى عمله الحالى ، وإنما المقصود منها هو أن من يخرج من عمل ، لابد وأن يجد عملا آخر . وثقة العامل بأنه لابد وأن يحصل على عمل يناسبه ، تجعله لا يتمسك بالاحتفاظ بعمله الحالى . وشعور العامل بأنه لا يستفيد من إعانة البطالة إذا خرج من عمله بدون سبب معقول أو إذا فصل من عمله لسوء سلوكه أو كسله ، تجعله يحافظ على عمله بأمانة واستقامة .

ثانياً ـــ سياسة تحديد الأجور[2] :

إن تحديد الأجور فى حالة العمالة الكاملة ، أهم وأصعب من تحديدها فى الأحوال العادية إذا أريد تحقيق استخدام العمال على أتم وجه ممكن ، وقد أشارت صحيفة التيمس إلى هذه الحقيقة فى مقال جاء فيه :

« إذا تحددت الأجور فى حالة العمالة الكاملة بالمساومة الإجماعية بين العامل ورب العمل ، نجم عن ذلك خطر اطراد الزيادة فى مستوى الأجور النقدية . وهذه ظاهرة موجودة سواء فى وقت السلم أو الحرب ، ولكن يحد من ظهورها إبان الحرب الشعور الوطنى القوى ، على العكس من ذلك فى وقت السلم إذ لا يمكن

---

(١) النظريات والأوضاع الصناعية لمؤلفه ج . د . هـ . كول صفحة ٥١ النسخة العربية .

(٢) راجع Full Employment in a free Society المرجع السابق صفحة ١٩٨

ضبطها عند حد معين ، فقد تحلق فى ارتفاعها مدة طويلة حتى تصبح ولا ضابط لها » .

واعتراف القانون باتحادات العمال خلع عليها حق المساومة الإجماعية فى مسائل تحديد الأجور وساعات العمل وشروطه ، وهذا يشد أزر العمال فى المساومة مع أرباب الأعمال للحصول على الأجر المناسب الذى يقوم بحاجيات المعيشة ، مسترشدة فى تحديد هذا الأجر بقوة الإنتاج النهائية للعامل . وهذا التقليد القديم الذى جرت عليه نقابات العمال البريطانية من حق المساومة لنقابة كل حرفة قد زادها قوة على قوة فى المساومة ، ويمكن كثيراً من النقابات من رفع أجور عمالها ، ولكن الزيادة فى قائمة أجور عمال بعض الحرف قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع ، كما أنها قد تفيد عمال تلك الحرفة ، ولكن على حساب عمال الحرف الأخرى الذين تهبط أجورهم الحقيقية بارتفاع الأسعار ؛ وطبعى أن العمال الآخرين سيجتهدون لإصلاح موقفهم عن طريق تقديم طلباتهم أسوة بعمال الحرف التى شملها الارتفاع . ولكن يخشى أن المساومة الجزئية المتبعة فى تحديد الأجور ، دون نظر لأثرها على الأسعار ، قد تؤدى إلى تضخم حاد مما يدفع العمال إلى المطالبة بأن تساجل أجورهم النقدية وتلاحق ارتفاع الأسعار . ولكن أجورهم الحقيقية سوف يلحقها النقص بصفة عامة ويضار صغار العمال والمتقاعدون على المعاش ، وتهدد تحقيق سياسة العمالة الكاملة التى تتوقف على دوامها حياة الطبقة العاملة .

والمشاهد أن أرباب الأعمال لا يستطيعون فى حالة العمالة الكاملة رفع الأسعار إبان السلم لتتمشى مع زيادة الأجور بنفس السهولة التى يجدونها وقت الحروب ، ولذا فهم يعارضون أشد المعارضة الزيادة غير المعقولة فى الأجور ، هذا

فضلا عن أن الطلب وقت السلم أكثر مرونة منه وقت الحرب ، ومع ذلك فليس فى النظام القائم ما يمنع فى حالة مساومة النقابات الطائفية المتنافسة على الأجور من ترك الأسعار حرة تحلق فى ارتفاعها إلى أبعد حد فى حالة العمالة الكاملة .

وفى مثل هذه الحال لابد لنا من أن نراعى اعتبارين اثنين :

أحدهما : يجب على اتحادات العمال المركزية — كالمجلس العام لمؤتمر نقابات العمال وغيره — أن تعمل جاهدة فى سبيل تحديد سياسة للأجور تساير الحالة الاقتصادية العامة وتسرى على جميع النقابات على اختلافها .

فاذا جاز أن استقرت الأسعار عند حد معين ، فان زيادة القوة الإنتاجية ستجعل من المحتمل جداً استمرار زيادة الأجور النقدية حتى ولو ظل نصيب الفرد من الطبقة العاملة من الناتج الكلى على ما هو عليه الآن ، كما أنه لو أمكن زيادة هذا النصيب فجائز أيضاً أن ترتفع الأجور بنسبة أكبر . وهذا التقدم أمر مرغوب فيه من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية ؛ ولكن يجب أن تكون البواعث عليه اجتماعية ووسائل المطالبة به موحدة ، لا تنفرد به جماعة دون أخرى ، ولا يتناول مصلحة فريق دون آخر ، بل يكون رائد الجميع صالح الجماعة ، واضعين نصب أعينهم ما تسمح به الحالة الاقتصادية العامة ؛ وبدون ذلك يضحى الصالح العام فى سبيل المصلحة الشخصية .

ثانيهما : التحكيم . يجب أن يكون العقل رائد الجميع فى تحديد الأجور ، حتى يأخذ العدل مجراه الطبيعى ، فلا ينظر لحالة فريق من العمال دون فريق ، ولهذا لا يجب أن يكون الفصل فى مسألة تحديد الأجور من اختصاص مجالس التحكيم الإجبارى فى وقت السلم ، كما هو الحال وقت الحرب . كما يجب أن يرجع إلى حكم محايد إذا عجز الطرفان عن الاتفاق ويكون لهذا الحكم القول

الفصل ؛ أى أن تقبل الهيئات العمالية قراراته ولا تبدى استياءها بتنظيم حركات الإضراب وما يماثلها إذا ما تعارضت تلك القرارات مع مطالبها . وفى هذه الحالة يجب أن يكون مجلس التحكيم مشكلا بصورة يقبلها العمال وأرباب الأعمال .

ثالثاً — سياسة تحديد الأسعار[1] :

لما كانت مسألة تحديد الأسعار أهم الأسس التى يجب أن تراعى عند وضع الميزانية العامة ، فان نهج سياسة للعمالة التامة يحتم على الحكومة تحديد الأسعار أثناء الحرب . وكما تقتضى ضرورة سياسة العمالة تحديد الأسعار إبان الحروب فهى من باب أولى ألزم لتحقيقها أوقات السلم ، لأن الارتفاع السريع فى الأسعار من أوضح العلامات الدالة على أن « الإنفاق الكلى » قد جاوز موارد الإنتاج .

فمن جهة الإنفاق على الاستهلاك فإن إحصائيات الإنتاج والاستهلاك تبين بوضوح تام سلوك المستهلكين ونواحى إنفاقهم ؛ وعكس ذلك مسلك الأفراد فى الاستثمار الذى تعددت مناحيه ولا يمكن التنبؤ به ولو على وجه التقريب . وعلى فرض أن الأفراد قد تجاوزوا هذا الحد فان الرقابة على مناحى الاستثمار تحد من التغالى فيه . ولكن أحيانا قد يكون لقوة المساومة فى زيادة الأجور التى لا يستطيع أرباب الأعمال تحملها إلا عن طريق زيادة الأسعار أثرها فى تضخم الأسعار ، وهذا التضخم قد يهدم السياسة المالية . ولكن النقابات من جانبها لا يمكن أن تغفل حقها فى المساومة على الأجور ، اللهم إلا إذا ضمنت وضع سياسة دائمة لاستقرار الأسعار . ولهذا يعتبر تحديد الأسعار جزءاً لا يتجزأ من سياسة العمالة الكاملة . وسياسة تحديد الأسعار ورقابتها إنما تنصب على السلع والخدمات الضرورية التى تمس الطبقات الفقيرة والمتوسطة وبخاصة السلع الضرورية التى قد لا تتوافر أحياناً ؛ أما السلع الترفية والسلع الأخرى التى يكون المعروض منها وافراً نسبياً

(١) راجع Full Employmeut للسير بفردج صفحة ٢٠١ — ٢٠٣

فليست بحاجة ماسة إلى رقابة شديدة على أسعارها . وكلما زادت القوة الإنتاجية زاد معها الإنتاج زيادة تحول دون رفع الأسعار . ولا فائدة ترجى من وضع نظم ، إلا إذا سادت روح التعاون الوثيق بين جميع الطبقات . فاستقرار الأسعار والأجور شرط لازم لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، ولن يتم هذا الاستقرار إلا إذا تضامنت الجهود وساد التعاون بين العمال وأرباب الأعمال والحكومة .

رابعاً ــ الاحتكارات والاتحادات الصناعية [1]

إن معالجة المشروعات الاحتكارية والاتحادات الصناعية أمر واجب سواء فى حالة البطالة ، أو فى حالة رسم سياسة للعمالة الكاملة ، وهذه مسألة تتناول الرقابة الصناعية عامة ، وهى تتطلب بحثاً منفرداً خاصاً بها . وكل ما يمكننا بحثه هنا هو أن نستعرض بعض الوسائل التى تؤثر عند الانتقال من حالة البطالة إلى العمالة الكاملة ، تلك الوسائل التى لابد أن تمس كيان الاتحادات الصناعية والاحتكارات عن طريق الحد من شأنها وآثارها ، كتخصيص مناطق البيع وتعيين حد أدنى للأسعار ، وتضييق نطاق المنافسة من جانب تلك الاحتكارات ، مثل هذه كمثل الإجراءات المقيدة التى تتخذها نقابات العمال لمواجهة نقص الطلب على المنتجات .. وسيزول حتماً وجه تبرير هذه التدابير ويضعف الحافز عليها إذا ما أصبح الطلب فى حالة كافية . أما إذا كان الطلب على منتجات بعض الصناعات شديداً وليس فى الأفق ما ينبىء بوقوع الكساد فيها سريعاً ، فإنه من الجائز أن الاتجاه نحو ظاهرة الاتحاد الملحوظة فى الآونة الحاضرة يضعف وينعكس إلى النقيض وتتحول أفكار الناس إلى اعتناق مذهب الفردية الذى يترك لكل فرد حريته . ولكن أحياناً قد تلجأ بعض الصناعات القوية لتحقيق سياسة العمالة التامة نحو اتجاه آخر فتعمل لمواجهة زيادة الطلب على السلع أو الخدمات عن طريق

---

(١) راجع Full Employment للسير بفردج .

رفع الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج ، غير أن مثل هذا الاستغلال يجب محاربته حماية للمستهلكين والعمال على السواء ، ولن تثمر تلك السياسة إلا إذا سادت روح التعاون والنظام بين العمال ، ولزموا جادة الحق والصواب عند المساومة على الأجور . ولا ينتظر أن يسود هذا التعاون بين العمال إلا إذا وثقوا أنه لن يسمح لأرباب الأعمال أن يعملوا على استغلالهم مطلقاً . ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟ القاعدة العامة هى ترك المنافسة حرة طليقة من كل قيد . فاذا مانبتت فكرة لدى القائمين بأمر صناعة ما ، إلى الاندماج فى وحدات صناعية أخرى — ويقصد به فناء شركة أو أكثر فى شركة كبرى قائمة بذاتها — عندئذ يكون لزاماً على الدولة أن تخضعها لرقابتها . ويتخذ شكل الرقابة الحكومية ثلاث مراحل : الأولى وهى الإشراف الحكومى — ولتنفيذه سواء أكان فى حالة البطالة أم فى حالة العمالة يجب إنشاء إدارة مستقلة يكون لها الإشراف المطلق على جميع المشروعات الموجودة فتلزم كل شركة تزيد على حجم معين أن يكون لديها سجل تدون فيه المعلومات والبيانات والإحصاءات الكافية ، كما تضع نظاماً دقيقاً يضبط الحسابات . وما ينطبق على الوحدات المندمجة ينطبق على الاتحادات الصناعية من حيث الإشراف عليها والقيام بتنفيذ الإجراءات المتبعة للتسجيل و إعطاء البيانات الخاصة بأعمالها .

المرحلة الثانية : الخضوع للنظام — يجب أن تكون لدى الإدارة المشرفة على هذه المشروعات السلطة الكافية فتمنع تحديد الأسعار ، أو أية إجراءات مقيدة ، ويكون عقاب المخالف إلغاء التسجيل فلا يعترف به .

المرحلة الثالثة : التملك الحكومى — وفيه تكون المشروعات الاحتكارية ملكا للدولة تديرها للصالح العام . وهذا هوالشائع بالنسبة للمشروعات التى تقوم بخدمات عامة كالماء والغاز والكهرباء والسكك الحديدية وغيرها .

خامساً ــ العمالة الكاملة فى ظل المشروعات الفردية :

إن البحث فى العمالة الكاملة ومقتضياتها داخل الدولة يثير مسألة هامة لها شأنها ، تؤدى فى النهاية إلى نتيجة عامة ، ألا وهى المشروعات الفردية وكيفية استغلالها ، وهل يمكن أن تتحقق سياسة العمالة الكاملة فى ظلها وأن تثمر أطيب الثمار إذا ترك أمر استغلالها لحرية الأفراد ، فيوجهون سياسة الإنتاج ويديرون دفة شئونها تبعاً لرغباتهم ومشيئتهم ؟ لاريب أن السياسة التى جرينا عليها هنا فى معالجة هذه المسألة ، تهدف إلى جعل الطلب جماعياً ، وليس هدفها العرض . وقد يكون من المناسب تحقيقاً لسياسة العمالة الكاملة تحويل بعض مشروعات وصناعات معينة من ملكية فردية إلى ملكية جماعية . والغرض من ذلك هو زيادة سيطرة الدولة ورقابتها المباشرة على مثل هذه المشروعات وبخاصة الاحتكارات التى تعمل لجنى أكثر مايمكن من الربح ، ولهذا كان لزاما على الدولة أن تبسط نفوذها عليها فتوجهها لخير الجماعة ، وبذلك تضمن استقرار الطلب (أى طلب العمال) فى دائرة معينة بدلا من تشتيته هنا وهناك بين عدة منشآت . وقد ضربت بريطانيا العظمى المثل لهذه الفكرة فجعلت « بنك انجلترا قومياً [1] » بعد أن كان مشروعا

(١) « ظل بنك انجلترا » منذ تأسيسه سنة ١٦٩٤ يسير فى أعماله كشركة مساهمة ، يملك أسهمها المساهمون حتى منتصف شهر أكتوبر ١٩٤٥ . وكان يتمتع بسلطة واسعة كما قضى بذلك قانونه الأساسى ، ولو أن التقليد الذى جرى عليه العرف البريطانى أن الحكومة كانت تتدخل فى شئونه صوناً للصالح العام . ولكن الحرب أحدثت تحولا سريعاً فى الأفكار كان من نتائجه المطالبة بتحويل بعض « المرافق العامة » من أيدى الأفراد والشركات إلى يد الدولة ، وكانت المصارف والمناجم وطرق المواصلات فى مقدمة هذه المرافق . فرأت حكومة العمال الحالية أن الظروف مواتية ، فجعلت « بنك انجلترا » ملكا للدولة . وخول القانون نقل ملكية جميع أموال وأملاك البنك إلى « خزانة الدولة العامة » مقابل سندات على هذه الخزانة بفائدة ٣ ٪ توزع على حملة أسهم المصرف بنسبة ٤ سندات للسهم الواحد . وقد أجاز القانون للخزانة العامة حق إعطاء التوجيه الذى يتفق والصالح العام . من هذا نرى أن محرك سير الأمور المالية فى بريطانيا العظمى من اختصاص الخزانة العامة بعد أن كان فى يد البنك ، كما أجاز للبنك والخزانة الحصول على المعلومات والبيانات من المصارف الأخرى ، وبذلك قضى على سرية المعاملات المصرفية . والغرض الذى قصده المشرع من ذلك التسهيل للحكومة فى مراقبة حركة الأموال وطرق استثمارها .

فردياً ، و بذلك خرجت عن تقليد قديم كان طابعها سنين طويلة ، لتشبع البريطانيين بسنة الحرية الطبيعية . وأول واجب على الدولة فى هذا المقام هو أنها إذا قامت ببعض تلك المشروعات لصالح الجماعة وجب عليها أن توجه وتشرف وتكون على علم تام بإنفاق الأفراد فى المشروعات الكبرى . ولكن تلك الإجراءات كلها لا تعمل ولا تؤدى فى النهاية إلى جعل الإنتاج قومياً أى ملكا للأمة و إنما تؤدى إلى توجيهه لصالح الجماعة . أما المشروعات الصغرى فتبقى كما هى حافظة لكيانها واستقلالها دون رقابة مباشرة ، لأنها تستجيب فى الغالب لحاجة الطلب فى حالة العمالة الكاملة كما هو الشأن فى غيرها . وهذا الرأى يتفق مع القائلين بأن المشروعات الفردية فى استطاعتها أن تباشر فى الحاضر والمستقبل مهمة الإنتاج بما يحقق سياسة العمالة الكاملة ، وما على الدولة إلا أن تضمن استمرار طلب تلك المشروعات على العمال؛ وقد تحققت العمالة الكاملة فعلا وعلى نطاق واسع تحت إشراف الدولة خلال الحرب دون أن يكون الإنتاج له صبغة قومية . وقياساً على هذا نأمل كل الأمل أنه يمكن تحقيق العمالة الكاملة أثناء السلم فى ظل المشروعات الفردية . ومع ذلك يمكن الاعتراض بأنه لو تحققت سياسة العمالة الكاملة تحت مثل هذه الظروف فقد لا تؤدى فائدتها كما ينبغى . ومن الجائز أن تؤدى إلى أسوأ النتائج[1] . ولهذا لن نكون خاطئين إذا قلنا إن العمالة الكاملة المنشودة لا تتحقق إلا إذا كان الإنتاج جماعياً أى ملكا للأمة[2] ، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

أولا — أن تحقيق سياسة العمالة الكاملة يقضى بأن يسود النظام المصانع وجميع الأعمال وأن يخضع العمال لهذا النظام ، وإن يحافظوا على مستوى الكفاية الصناعية ما استطاعوا ، وألا يأتوا أعمالاً ينشأ عنها تحديد الإنتاج أو نقصه ، وألا يغالوا فى طلباتهم مما يؤدى إلى ارتفاع الأجور والأسعار . فهل يمكن أن تسود هذه

(١) راجع Full Employment للسير بفردج صفحة ٢٠٦

(٢) المرجع السابق صفحة ٢٠٦

الروح بين العمال فى ظل المشروعات الفردية التى تعمل مدفوعة بعامل الربح والأنانية .

ثانيا — كثيراً ما نرى أن أرباب الأعمال يقومون بأعمال تعوق سياسة الحكومة لتحقيق العمالة الكاملة وأن سياسة التوجيه التى يقتضيها تنفيذ سياسة العمالة الكاملة تتنافى مع مصالح أرباب الأعمال .

ثالثاً — إن تحويل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وجعلها ملكا للدولة يقضى على التفاوت فى الثروات بين الأفراد وما يترتب عليها من الفوارق الاجتماعية وبذلك يزول الحقد بين الناس ، لأن البؤس مصدر شقاء الإنسانية .

٢ — مقتضيات تحقيق العمالة الكاملة فى الميدان الدولى [1]

أصبح خطر البطالة معروفاً ، ولم يعد فى أية دولة من الدول من لا يعرف ويقدر أن من أهم أغراض السياسة القومية تدبير عمل منتج لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه .

ولتحقيق ذلك يتعين على مختلف دول العالم أن تقوم كل منها بواجبها بما يكفل تسهيل وتحقيق العمالة الكاملة ، ولن يتم ذلك على الوجه الأكمل إلا إذا كان هناك ارتباط يقوم على أساس تبادل المنافع بينها جميعا ، وأن تدعم كل دولة سياسة غيرها.

والتجارة الدولية من الوسائل المؤدية لرفع مستوى المعيشة فى الدولة التى تسود فيها العمالة الكاملة ، لأنها تعمل على الاستفادة من مزايا التخصص الدولى والمبادلة ، فتجعل من صادراتها وسيلة لدفع وارداتها ، ولا فائدة ترجى من الأولى ما لم ينتج عنها واردات فى الحال أو الاستقبال .

أما الدولة التى تعانى أزمة البطالة ، فلا ريب أن كثرة الصادرات فيها النفع والخير لها ، حتى ولو فرضنا أنها قدمتها بدون عوض ، أو قدمتها للدولة كقرض لن تقوم بسداده لها ، أو قبلت الدولة المصدرة ثمناً لها ذهباً ، ورفضت أن تأخذ سلعاً

---

(١) انظر Full Employment للسير بفردج صفحة ٨ ٢ — ٢٤١

نافعة ، وآية ذلك راجعة إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون بالنتائج التى تتضاعف أو تتكرر . ولا ريب أن استخدام العمال ودفع أجور لمن يقومون على إعداد صادرات إضافية ، سوف يؤديان حتما إلى طلب عمال آخرين لأعمال أخرى . ومن هنا يتسع ميدان العمل أمام العمال . وإذا كانت صادرات الدولة قد ضاعت قيمتها على نحو ما سبق بيانه ، فلا شك أنها انتهت بإنتاج سلع نافعة تزيد من رخاء الشعب ورغده .

وهذا الاتجاه يطابق ما ذهب إليه « اللورد كينز » فى كتابه « النظرية العامة » حيث يقول : « الدولة التى فى محنة لنقصان الطلب على منتجاتها ، خير لها عند الضرورة أن تلجأ إلى استخدام الأيدى العاملة فى أعمال غير منتجة : كحفر الآبار وإعادة ردمها ، وبناء الأهرام أو توظيف العمال فى إنتاج العتاد الحربى . كل هذه الأعمال وأمثالها تزيد من رخاء الشعب ، فإذا لم تكن هناك مشروعات أفضل من هذه الأعمال ، فإنه من الخير أن تسلكها ولا تقف مكتوفة الأيدى لا تعمل شيئاً لمساعدة المتعطلين من أبنائها[1] » .

وقد أشار كينز إلى رأى الكتاب التقليديين بأن ترك السياسة الدولية حرة يحقق سياسة العمالة الكاملة ، لأن مجرد وجود طلب فعال يسمح بتوظيف القوى الإنتاجية البشرية فى البلد يجعلها تعمل على زيادة تجارتها الخارجية كى يرتفع مستوى المعيشة فيها . بل إنها أحيانا قد تقرض الدول الأخرى فى صورة صادرات دون أن تطلب منها واردات أملا فى الحصول على واردات فى المستقبل مقابل ما استحق لها من الفوائد ، ولهذا لا نجد مبرراً لتقييد وارداتها على حين أن الدولة التى تعانى كساداً أو بطالة كان لزاما عليها تشجيع صادراتها كى تربو على وارداتها . وهى بهذه الوسيلة تخرج من محنتها فتعمد إلى أساليب الحماية الجمركية لتقييد الواردات . وهذه السياسة تحمل فى طياتها الأثرة وحب الذات

(١) راجع General Theory للورد كينز صفحة ٣٣٣

فتسعى لخيرها على حساب غيرها . فإذا ما حذت حذوها الدول الأخرى فى هذا السبيل فلن يأتى بنتيجة إيجابية حاسمة لأية دولة ، وعلى الرغم من ذلك فقد نهجت الدول الصناعية هذا النهج كلما وقعت فى كساد . وقد كان من الصعب مقاومة هذا الاتجاه الذى سارت فيه معظم الدول الصناعية كما حدث فى عام ١٩٣٠ .

ولاغرابة إذن ، إذا قلنـــا أن وجود العمالة الـكاملة يتحقق فى ظل اتباع السياسة التجارية الحرة أكثر مما يتحقق فى حالة وجود نظام التـأمين الاجتماعى ضد التعطل بتوفير العمل للعمال أى إلغاء البطالة بالجملة .

ويقول « بفردج » فى تقريره : إن القضاء على البطالة عن طريق التـأمين الاجتماعى لايجدى نفعاً إلا فى فترات التعطل قصيرة المدى . أما اجتناب البطالة عن طريق اتباع السياسة التجارية الحرة فهو ينطوى على معنى أوسع من ذلك ، إذ يتوقف نجاح العلاقات الدوليـة على مدى نجاح كل دولة فى توفير العمل على أتمه لعمالها فى داخلها . وإذا كانت السياسة الدولية التجارية تختلف فى دولة عنها فى أخرى إلا أنها فى الواقع تتوقف على السياسة التى تنهجها كل منها لاجتناب البطالة فيها .

هيكل الاقتصاد القومى البريطانى يتأثر بما يجرى فى الميدان الدولى :

قلنا فى موضع سابق إن بريطانيـا العظمى تجعل جل اعتمادها على الواردات من الخارج للحصول على حاجياتها . ولهـــذا تعتبر التجارة الدولية أمراً حيوياً بالنسبة لها . ومن ثم كان الهيـكل الاقتصادى البريطانى والمزايا التى تنجم عن استغلال مواردها على أتم وجه يتأثران غاية التأثر بما يجرى فى الميـدان الدولى . وقد يقل اعتماد بريطانيا على الواردات الأجنبية نوعا ما ولـكن يستحيل عليهـا أن تكفى نفسها بنفسها . فإلى أى مدى يمكن أن يقل اعتمادها على المدد الخارجى؟

يتوقف ذلك على أسباب خارجة عن إرادتها فمقدرتها على الاستيراد متوقفة على قدرتها على التصدير ، وهذه بدورها تتوقف على رغبة الدول الأخرى ومقدرتها على استيراد منتجاتها الصناعية .

فإذا ماساد الكساد وعم فى الخارج وقلت بسببه رغبة الدول التى تربطها و إياها معاملات أو قلت مقدرتها على الاستيراد ، فان بريطانيا تضطرها ظروفها القاسية أن تعتمد على نفسها دون أن تلجأ إلى غيرها . فإذا قضى الأمر واتبعت سياسة الاقتصاد الذاتى نجم عن ذلك انخفاض مستوى المعيشة فيها عما كان عليه فى حالة انتعاش التجارة الخارجية . ويكون معنى هذا أن يصبح استغلال الموارد المحلية أمراً حيوياً لها . ورغبة بريطانيا فى المشاركة والاستفادة من مزايا التجارة الدولية لاتتعارض البتة مع سعيها لتحقيق سياسة العمالة الكاملة . وكثيراً مايدعو الأمر إلى اختيار الدولة أحد السبيلين : العمالة الكاملة فى الداخل أو الاشتراك فى مزايا التجارة الدولية التى من فوائدها توفير جهود العمال ، بينما تعمل العمالة الكاملة على إيجاد عمل لمن لا عمل له . وعلى هذا ليس من المستساغ توفير الجهود البشرية عن طريق الاشتراك فى التجارة الدولية بقصد الإسراف فى تلك الجهود البشرية ومن ثم تحدث البطالة [1] .

ولاريب أن كلا من السياستين «العمالة الكاملة والاشتراك فى منافع التجارة الدولية » يتطلب إرشاد وتوجيه الحكومة المركزية إذ لا يمكن ضمان طلب العمال الداخلى ، إلا بهيمنة الحكومة ، فهى إذا مانجحت فى إيجاد الأسواق المحلية قلت تلك الرغبة الشديدة التى تبدو من جانب زعماء الصناعة فى انجلترا لإيجاد أسواق خارجية لمنتجاتهم ، ولا يشترط دائماً أن تكون الصناعات التى تحتاج إلى المواد الخام من الخارج هى بعينها تلك التى تنتج صادرات مقابل وارداتها من الخامات .

(١) راجع Full Employment للسير بفردج صفحة ٢١١

لذلك تقضى المصلحة العامة بتشجيع الصادرات للحصول على القوة الشرائية اللازمة لدفع قيمة الواردات أكثر ما تقضى به منفعة صناعة معينة بالذات ، لأن الحكومة مسئولة عنها ؛ فاذا ترتب على انتعاش السوق المحلية إهمال الأسواق الخارجية كان الواجب على الحكومة أن تساعد المصدرين بكل الوسائل ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، أو أن تقوم بنفسها بعملية التصدير . وقيام الحكومة بمساعدة تجارة ماوراء البحار يجب أن يسبقه تأمين العمالة الكاملة فى الداخل ؛ وعندئذ يظهر للعالم حسن نية بريطانيا وأنها لاتبغى من وراء زيادة صادراتها إيجاد عمل لعمالها فحسب ، ولكنها ترمى إلى تحقيق أمرين :

أولهما : إيجاد الوسيلة التى بها تتمكن من دفع قيمة وارداتها .

ثانيهما : تقديم المعونة اللازمة للدول التى هى فى حاجة إلى المساعدة للنهوض من عثارها بسبب ما عانته من ويلات الحرب . هذا موجز يتضمن حاجة بريطانيا الماسة إلى التجارة الدولية ، و إليك تفسير ذلك موضحا بالأرقام :

الوسيلة الأولى : بلغت قيمة الواردات قبل الحرب فى المتوسط للسنوات ١٩٣٦ و١٩٣٧ و١٩٣٨ ، مبلغ ٨٦٦ مليون جنيه ، هذا فضلا عن ٦٦ مليون جنيه عن بضاعة أعيد تصديرها و بلغت قيمة ما استوردته من المواد الخام ١٠٠ مليون جنيه ، وهى التى أعيد تصديرها بعد صنعها ، و بذلك يكون الباقى منها حوالى ٧٧٠ مليون جنيه . واليك قيمة الواردات موزعة كما يلى بملايين الجنيهات :

٨٥ مليون جنيه أى ١٠ ٪ بضائع مصنوعة .

٤٠٢ » » أى ½ ٤٦ ٪ تبغ ومواد غذائية مختلفة .

٢٤٠ » » أى ½ ٢٧ ٪ مواد خام .

١٤٢ مليون جنيه أى ١٦ ٪ بضائع غير تامة الصنع (تم صنعها فى بريطانيا) .

وقد دفعت بريطانيا هذه الواردات كما يأتى :

٤٧٨	صادرات (استبعد منها ما أعيد تصديره) .
١٠٥	إيراد خدمات الشحن .
٤٠	« الخدمات المالية .
٢٠٣	« مستثمرات فى الخارج .
٨٢٦	
٤٠	« متحصل من بيع بعض الموجودات البريطانية فى الخارج .
٨٦٦	مليون جنيه .

هذا موجز لما كانت عليه حالة تجارة بريطانيا الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ؛ والمقطوع به أن البريطانيين قد فقدوا جزءاً ليس باليسير من مستثمراتهم فيما وراء البحار ، كما أن عليهم ديوناً كثيرة . ولذا فان دخلهم قل عن ذى قبل وكان المظنون أن بريطانيا ستفقد معظم أسطولها التجارى وهكذا تخسر حوالى ١٠٥ ملايين جنيه . ولكن بريطانيا لم تفقد عظمتها الملاحية وسوف تمارسها سواء بنيت فيها السفن أو بنيت فى الخارج .

ولو أن انجلترا خرجت من الحرب الثانية ولم تقض عليها ، كما قضت على غيرها من دول غرب أوربا ، إلا أنها خرجت منها مثقلة بالديون الباهظة ، فاضطربت حالتها المالية ، مما أدى إلى تخفيض الجنيه الاسترلينى بمقدار ٣٠٫٥ ٪ فى سنة ١٩٤٩ . وقد كان لعون أمريكا لها ولمساعدة مشروع مارشال الفضل الأكبر فى نقص الواردات وزيادة الإنتاج المحلى . وعلى كل حال فإن بريطانيا اليوم تعانى أزمة شديدة تعالجها بصبر وأناة متوخية فى حلها النظام الذى وضعه

السير ستفورد كريبس وزير المالية الذى يقضى بتخفيض مستوى الاستهلاك إلى مستوى الإنتاج المحلى ، أى أنها تعيش فى حدود طاقتها الإنتاجية ، فلا تعتمد على الواردات الأمريكية كما كان الحال فى الماضى ، فينخفض استيرادها من منطقة الدولار إلى الحد الأدنى ، وفى ذلك ما فيه من التضحية ، إذ تقضى بنزول مستوى العيش فيها إلى حد الحرمان لكثير من المواد الضرورية .

مع العلم بأن وارداتها قبل الحرب كانت مواد ضرورية ، لا غنى عنها للاحتفاظ بمستوى المعيشة فيها ما لم يحل محلها الإنتاج المحلى على نطاق واسع كما حدث فعلا الآن . لكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة يتطلب زيادة الواردات من المواد الغذائية والخامات على السواء . إلا أنه من جهة أخرى لا ننسى ما كان للحرب الثانية من أثر فعال فى زيادة الإنتاج المحلى من المواد الغذائية التى عملت على بقائها واستمرارها كجزء يدعم سياسة تحسين التغذية المطلوبة فى بريطانيا . غير أن هناك فكرة ترمى إلى أنه يحسن توجيه سياسة إنتاج المواد الغذائية نحو السلع التى لا تحتاج إلى عناء كبير فى إنتاجها ، أوتلك التى يسهل نقلها أو تخزينها .

و قد كان لتقدم العلوم الحديثة الفضل الأكبر فى اعتماد الدول على نفسها ، لا بالنسبة للمواد الغذائية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة لكثير من المواد الأخرى؛ فقد هيأت الحرب العالمية الأولى للانسان استخدام الكهربة بدلا من الفحم فى الصناعات .

كما أن الحرب العالمية الثانية أدت إلى استخدام المطاط الصناعى ، بدلا من الطبيعى الذى كان يستورد من الشرق الأقصى . ولا يبعد أن تحل انجلترا أمثال هذه المنتجات محل ما كان يرد منها لمواجهة النقص فى صادرها المستتر ، الذى يخشى أن يؤثر فى قوتها الشرائية ، و بالتالى فى مستوى المعيشة فيها .

و يتبين من الاحصاء الذى نشرته و زارة التجارة البريطانية حديثا أن قيمة ما اشترته الدول السبع المشتركة فى عضوية الجامعة العربية بلغت ٦٦ر٧٩٤ر٥٧٦

مليون جنيه بزيادة قدرها ثلاثة ملايين و ٧٥٠ الف جنيه عن الرقم الذى بلغته فى ١٩٤٨ ، أما فى عام ١٩٤٧ فقد كانت مشترياتها أقل من ٤٤ مليون جنيه . وهبطت مشتريات بريطانيا من الشرق الأوسط فى العام الماضى كثيراً عما كانت عليه فى العام الذى سبقه ، فبلغت قيمة وارداتها من هـذه الدول السبع فى العام الماضى ٥١٫٢٠١٫٦١٧ مليونا مقابل ٧٠ مليون ونصف مليونا فى عام ١٩٤٨ ، وكانت ٣٠ مليونا فى عام ١٩٤٧

وكان نصيب مصر من صادرات بريطانيا أكثر من النصف . فقد بلغت قيمة مشتريات مصر من بريطانيا لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ :

٣٥٫٩٩٢٫٣٣١ مليون جنيه مقابل ٣٤ مليون جنيه فى عام ١٩٤٩ وأقل من ٢٢ مليون جنيه فى عام ١٩٤٧ ، وما اشترته بريطانيا من مصر فى العام الماضى لم تزد قيمته عن ٢٩٫٤٢٥٫٦٥ مليون .

وقد كانت فى عام ١٩٤٨ أقل من هذا بمليون جنيه ونصف مليون، وفى عام ١٩٤٧ كان قيمة ما اشترته من مصر أقل من ١٥ مليون جنيه .